الحياة
AL HAYAT

«المياه والكهرباء»: 100 بليون ريال كلفة مشاريع «الصرف الصحي»
الخبر – عبدالله الدحيلان
الأربعاء ٦ فبراير ٢٠١٣

كشف وكيل وزارة المياه والكهرباء لشؤون المياه الدكتور محمد السعود، عن تخصيص 100 بليون ريال، لمشاريع المياه والصرف الصحي، وإعادة استخدامها، وتوسعة وتحسين البنية التحتية، معتبراً إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة «استراتيجياً»، هو «الخيار القادر على الحد من استنزاف المياه الجوفية في الأغراض الزراعية والصناعية»، منوهاً إلى أن معالجة مياه الصرف الصحي، وإعادة استخدامها لها «آثار إيجابية على البيئة».

وقال السعود، في كلمة ألقاها، في افتتاح «المؤتمر العربي الثالث للمياه»، أمس: «إن هناك تحديات تواجه قطاع المياه في الدول العربية. لعل أبرزها الزيادة المضطردة للسكان، ما يجعل الطلب على المياه للإغراض كافة متنامياً ومتسارعاً»، مضيفاً أن «النمو الاقتصادي وما صاحبه من ارتفاع في مستوى المعيشة، أسهم في الطلب المتزايد على موارد المياه، ووجوب تلبيته على رغم محدودية الموارد».

وذكر وكيل وزارة المياه والكهرباء، أن تحلية المياه «ساهمت بأكثر من 55 في المئة، من إمدادات المياه البلدية في المملكة»، موضحاً أن «مواجهة هذه التحديات تتطلب الوقف الفوري للاستغلال المفرط لموارد المياه الطبيعية، واستحداث موارد مياه غير تقليدية. وكما هو الحال في الدول الخليجية التي تستغل تحلية مياه البحر، لسد العجز في الموارد المائية».

وأوضح السعود، أن مشكلة ندرة المياه تشمل جميع أنحاء العالم، معتبراً الأمر «مصدر قلق كبير في المستقبل. خصوصاً في البلدان التي تستنزف مواردها المائية إلى أقصى الحدود». وذكر أن منطقة الشرق الأوسط «تستخدم 80 في المئة من الموارد المائية المتوافرة لديها. بينما لا تستخدم دول في مناطق أخرى من العالم مثل أميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، سوى اثنين في المئة فقط».

وأضاف أن «التقارير تشير إلى أن عملية إدارة الموارد المائية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تحتاج إلى إعادة نظر، إذ تعتريها الكثير من المشكلات، فالمياه ما زالت تستغل لاستخدامات منخفضة القيمة، حتى مع بقاء الحاجة لاستخدامات ذات قيمة أعلى. كما أن فرط استخراج المياه الجوفية يقلص مخزونها، ويقوض أصول موجودات البلدان، بمعدلات تقاس اقتصادياً بأنها تقع بين واحد إلى اثنين في المئة، من إجمالي الناتج المحلي في بعض بلدان المنطقة العربية».

وتحدث السعود، عن سبب ندرة الموارد المائية الطبيعية في معظم الدول العربية. وقال: «نظراً لوقوع معظم الدول في المناطق الصحراوية، ما يجعل حصة الفرد للاستخدامات كافة، لا تزيد عن 1000 متر مكعب في السنة من المياه المتجددة، ما جعل الحفاظ على المياه وضمان استدامتها، كماً ونوعاً، الهاجس الأكبر لحكومات الدول العربية»، مطالباً بضرورة «المحافظة على الموارد المائية وترشيد استخدامها، وتضافر الجهود على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية كافة، وتوسعة آفاق التعاون الإيجابي والبناء بين الدول العربية، للحفاظ على المصادر المائية المتاحة واستدامتها، وذلك لا يتأتى إلا بتبادل الخبرات العلمية والعملية التي تتم عن طريق عقد المؤتمرات والندوات الدولية».

يُذكر أن المؤتمر انطلق أمس، في مدينة الخبر، بمشاركة شركات عالمية، ورعاية من شركة «أرامكو السعودية». وناقش التحديات التي تواجه استدامة المياه في المنطقة، وإيجاد الحلول لها، ومعالجة مياه الصرف الصحي وخيارات استخداماتها.

alhayat.com
Printed from